

ان يهتم بمتطلبات المواطنين ... قد تحول الى « فرع » غير تابع للحكم المركزي ، ولا يستطيع تحقيق مشاريعه . ( ٦ ) أدت الضرورة والاستعداد للتعويض على أصحاب الدخل المحدود الى نظام غير ملائم للتعويض ، لا يسمح بمنح تعويض حقيقي . وبدلا من اتباع نظام اجور شامل - مع ضرائب ومساعدات وخدمات - تمت زيادة المساعدات فقط . ( ٧ ) هناك الاف العائلات في اسرائيل ما زالت تنجب كل سنة طفلا . ( ٨ ) ان عشرات الالاف من المواطنين الذين اعتزلوا العمل يجمعون كل ليرة اضافية لتقاعدتهم . ( ٩ ) هناك ٣٠٠ الف ماجور تقريبا غير مضمونين ضمانا تقاعديا يتناسب مع دخلهم ، بسبب عدم وجود نظام تقاعدي نسبي مع الدخل ، بالنسبة للجميع . ( ١٠ ) ان مستوى العلم والتكنولوجيا في اسرائيل مرتفع نسبيا ، ولكن قلة من الخبراء والعلماء يهتمون بالمشاكل الاجتماعية .

كذلك دعا البعض الى اقامة وزارة للانعاش الاجتماعي واعادة تنظيم الخدمات الاجتماعية ، لان تقسيم الصلاحيات بين عدة وزارات وهيئات لا يساعد على حل المشاكل الاجتماعية . وفي اعتقاد عضو المكتب المركزي في الهستدروت ، نافه ايرد ( في حديث لها مع هارتس ، ١٧/١١/١٩٧٤ ) فان الوزارة الجديدة يجب ان تشمل جميع الخدمات الاجتماعية ، وتضم داخلها وزارة الشؤون الاجتماعية . وتكون مسؤولة عن تنفيذ توصيات لجنة كاتس . كما ستضطر الوزارة المقترحة الى توزيع التسهيلات بشكل صحيح بين الاقسام المختلفة ومكاتب الشؤون الاجتماعية وبين الاقسام الاجتماعية القائمة في السلطات المحلية . الا ان مدير عام وزارة الشؤون الاجتماعية ، دكتور م . أ . كورتس يعارض هذه الفكرة من أساسها لان من يعتقد ، بحسب قوله ، « ان الاعلان عن الغاء وزارة الشؤون الاجتماعية كوحدة مستقلة ... سيؤدي الى اصلاح الوضع الاجتماعي وتحسين الخدمات ... سيدرك اخيرا انه أخطأ خطأ شديدا وخطرا » ( معارف ، ٢٨/١٠/١٩٧٤ ) .

حنه شاهين

شموه ومعلوت ، انهم يهاجرون مستوطنات تعتبر قدرة امتصاصها للضربة قليلة . واذا كانوا هم قد اكتشفوا هذا ، فقد حان الوقت لان نعترف نحن بذلك ايضا ( شلومو هيل ، نقلا عن أ . غازيت - معارف ، ١٦/٨/١٩٧٤ ) . وقد درجت العادة ان تسارع السلطات الاسرائيلية ، وبعد كل عملية فدائية في هذه المستوطنات ، الى اغداق الوعود على سكانها ، الذين يهبون للمطالبة بحل مشاكلهم الاجتماعية ، وتأمين مستوى معيشة ملائم لهم . ويعترف هيل بان « أية حكومة لم تقدم خلال زمن قصير كذا ، التزامات واضحة في المجال الاجتماعي ، ومن قبل رئيس الحكومة نفسه ، مثل هذه الحكومة » ( المصدر نفسه ) . ولكن على الرغم من اطلاق التصريحات حول الحاجة الى تقليص الثغرة الاجتماعية يبدو ان الحكومة تنتهج ، أحيانا ، سياسة معكوسة ، اذ يتضح من حجم الميزانية للسنة المقبلة ، انه لن يكون هناك اي تطور او انجاز على متعدد حل المشاكل الاجتماعية ، وذلك نظرا للتخفيض في الميزانيات المخصصة للخدمات الاجتماعية ، مثل التعليم والاسكان والصحة والشؤون الاجتماعية وما شابه .

ومن ناحية ثانية ، دعا دكتور يسرائيل كياتس ( دافار ، ١٠/١/١٩٧٥ ) ، وهو من ذوي الاطلاع والخبرة في معالجة مثل تلك المشاكل ، الى وضع خطة اجتماعية جديدة ، لحل مشكلة الضائقة في اسرائيل ، وذلك لعدة أسباب ( ومن خلال تقديم هذه الأسباب يكشف عن عدة عيوب في الاوضاع الاجتماعية في اسرائيل ) ، هي ( ١ ) ان اكثر من نصف الاطفال في اسرائيل لا يتلقون العناية الكافية بهم . ( ٢ ) ان اولياء اكثر من نصف الاطفال لم ينهوا التعليم الابتدائي . ( ٣ ) في احدى المدن في اسرائيل [ بيسان ] لم ينجح اي طالب واحد في امتحانات البفروت . ( ٤ ) ان اي مركز اقليمي ، يحاول توحيد خدمات التعليم والتربية والصحة والاهتمام الشخصي يكون خاضعا لنحو ٢٠ وحدة رسمية ، تتحمل كل منها المسؤولية . وبسبب الاختلاف في انواع هذه الخدمات فانها غير قابلة للتنسيق ، رغم المجلس ولجان التنسيق . ( ٥ ) ان الحكم المحلي ( المجالس المحلية والبلديات ) الذي يفترض فيه